

مجلس الإدارة أوصى بتوزيع أسهم منحة بواقع 5 في المئة

النوري: بنك الخليج يحقق 30.9 مليون دينار أرباحاً صافية لعام 2012

الأرباح التشغيلية

ارتفعت إلى 121.4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 107.7 ملايين في 2011



(تصوير: أحمد المجلد)

جانب من الحضور

الفوز بجائزة «أفضل بنك» من «ذا بانكر» المجلة العالمية الرائدة المتخصصة بشؤون المال من فاينانشال تايمز

الذي يحقق هذه للمكانة. «كما اختتم بنك الخليج برنامجه للمسؤولية الاجتماعية لعام 2012 والذي ركز على حملة التبرع بالدم التي ساهمت في إنقاذ حياة ما يزيد عن 1000 شخص. كما تعاون البنك على مدار العام مع عدة مؤسسات في أنشطة اجتماعية عديدة هدفت إلى مساعدة المحتاجين بشكل خاص والجمع بشكل عام». واختتم النوري بقوله: «وبواصل بنك الخليج مساهمته لإرساء معايير جديدة في مجال الصناعة المصرفية للمتميز في خدمة العملاء من خلال برنامج «نعدك» مع المحافظة على أعلى مستويات الفعالية والكفاءة التشغيلية في العالم، وفي الاقتصاد الكويتي وإدماصه، ونسعى لتحقيق أفضل العوائد لمساهميننا».

الجائزة تأكيداً للمكانة الرائدة التي وصل إليها البنك بين جهات العمل الكويتية. كما تعكس مدى التزام البنك بعملية تطوير الوظائف للمواطنين الكويتيين في البنك، وتسلسل الضوء على جهود المستمرة في تحقيق والحفاظ على واحدة من أعلى نسب توظيف العمالة الكويتية في القطاع الخاص، فضلاً عن كونه البنك الأول في الكويت

جوائز في مختلف مجالات العمل، وجاءت تويجاً لها والتي تركز على توسيع نطاق أعمال بنك الخليج من خلال ثلاثة محاور رئيسية: ترسيخ الأرباح، وتسريع النمو، وتخطي التوقعات. «ونستجيب لوضوح استراتيجية البنك وخططه القوية المتميزة في الخدمة المصرفية، فقد فاز البنك بعدة

استراتيجيته الجديدة الممتدة لأربع سنوات «2012-2015»، وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات، تم تعيين البنك مديراً رئيسياً لتمويل إثنين من أكبر الشركات وأكثرها تقدماً في الكويت. «وفي عام 2012، استكمل بنك الخليج بنجاح خطته للتحول الاستراتيجي التي امتدت لسنتين وشرع في تنفيذ



النوري متحدثاً خلال الجمعية

مواصلة الإستراتيجية الجديدة المرتكزة على النمو والممتدة لأربع سنوات «2012-2015»

تظهر النتائج المالية لهذه السنة استمراراً لقوة أداء بنك الخليج. فقد استطعنا الارتقاء بمعايير الصناعة المصرفية الشخصية من خلال برنامج «نعدك»، والذي تضمن للعملاء من خلاله تقديم أفضل وأسرع الخدمات المصرفية في الكويت. وقد ساهم نجاح هذا البرنامج، إلى جانب الجهود المبذولة من قيادة البنك وفريق الإدارة

وبلغ إجمالي أصول البنك 4.847 ملايين دك.، في حين ازدادت الودائع إلى 4.094 ملايين دك. كما زادت محفظة القروض بنسبة 4.9 في المئة، بينما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى 449 مليون دك. كما في نهاية ديسمبر 2012. وتعليقاً على ذلك النتائج، صرح محمود النوري، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً:

عقد بنك الخليج امس اجتماع الجمعية العمومية في الفرع الرئيسي للبنك في مبارك الكبير، حيث أعلن عن نتائج الربع الرابع والنمو القوي في الإيرادات من الأعمال الأساسية للمالية 2012. وقد بلغت إيرادات البنك للسنة المالية 2012 قبل الخصصات 121.4 مليون دك.، أي بزيادة نسبتها 13 في المئة عن عام 2011. وبلغ صافي الأرباح للسنة 30.9 مليون دك. مقابل 30.6 مليون دك. للسنة السابقة. وأوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أسهم منحة بواقع 5 في المئة على المساهمين بعد موافقة بنك الكويت المركزي. وبلغت ربحية السهم 12 فلساً. واستكمالاً لاستراتيجية البنك الهادفة لبناء ميزة عمومية قوية، تمت زيادة الاحتياطي العام الاحترازي إلى أكثر من 148 مليون دك.

صافي أرباح السنة

المالية 2012 بلغ 30.9 مليون دك. مقارنة بمبلغ 30.6 مليون دك. في 2011

خالد محمد إبراهيم

عقد بنك الخليج امس اجتماع الجمعية العمومية في الفرع الرئيسي للبنك في مبارك الكبير، حيث أعلن عن نتائج الربع الرابع والنمو القوي في الإيرادات من الأعمال الأساسية للمالية 2012. وقد بلغت إيرادات البنك للسنة المالية 2012 قبل الخصصات 121.4 مليون دك.، أي بزيادة نسبتها 13 في المئة عن عام 2011. وبلغ صافي الأرباح للسنة 30.9 مليون دك. مقابل 30.6 مليون دك. للسنة السابقة. وأوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أسهم منحة بواقع 5 في المئة على المساهمين بعد موافقة بنك الكويت المركزي. وبلغت ربحية السهم 12 فلساً. واستكمالاً لاستراتيجية البنك الهادفة لبناء ميزة عمومية قوية، تمت زيادة الاحتياطي العام الاحترازي إلى أكثر من 148 مليون دك.

36 من إدارة الخبراء

«بيتك»: برنامج تدريبي لموظفي «العدل»



بعض المشاركين في البرنامج التدريبي

نظم بيت التمويل الكويتي «بيتك» برنامجاً تدريبياً لـ 36 موظفاً وموظفة من إدارة الخبراء بوزارة العدل للمرة الرابعة، على مرحلتين، تشمل كل مرحلة 18 موظفاً، وذلك ضمن جهود توثيق العلاقة مع الجهات الحكومية والخاصة، وتنمية التعاون بين «بيتك» وفعاليات المجتمع المختلفة. ويقدم البرنامج التدريبي 6 مواد علمية في الصيرفة وهي الحسابات والعمليات المصرفية، البطاقات المصرفية، ومعاملات الائتمان، والمعاملات التجارية، والمعاملات العقارية، وصناديق الاستثمار، حيث تلعب هذه البرامج التدريبية دوراً مهماً في عمل وزارة العدل التي تشغل في العديد من المجالات ذات الصلة بالمشورة بعمل المؤسسات المالية ومنظومة الاقتصاد عموماً.

وقال مساعد المدير العام في «بيتك» عبدالعزيز الجابر خلال افتتاح البرنامج أن «بيتك» حرص البنك على توثيق وتدعيم علاقته مع كافة الشرائح والمستويات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص مبنياً أهمية نقل خبرات وتجارب «بيتك» المصرفية

إلى الآخرين لدعم المنفعة على الجميع باعتبار ذلك من صور المسؤولية الاجتماعية. ونوه الجابر بدور «بيتك» وإهتمامه بتدريب وتطوير قدرات العديد من الجهات في المجتمع ضمن حرصه على نقل خبراته وتجاربته ونجاحاته ليستفيد منها

أكبر عدد ممكن من أبناء الكويت ولتكون أحد المساهمات على طريق التنمية الذي يعتمد بالأساس على القدرات البشرية والعنصر الوطني بدوره الفاعل في تحقيق النهضة المصرفية والتجارية والاستثماري والعقاري وتكنولوجيا المعلومات في بيئة واحدة.

يذكر أن «بيتك» نظم برامج تدريبية للمؤسسات الاجتماعية، ووزارة الأوقاف والشؤون المالية الإسلامي ومخت المذربين الإسلامية، وبرنامج إعادة هيكلة أخرى تجمع بين خبرات القطاعات المصرفية والتجارية والاستثماري والعقاري وتكنولوجيا المعلومات في بيئة واحدة.

التجاري يرعى الحفل السنوي السابع لتكريم موظفي الهيئة العامة للصناعة



جانب من التكريم

حيث قدم لهم شيك المساهمة وتناقشا في سبل تطوير وتعزيز التعاون القائم ما بين البنك والهيئة العامة للصناعة، سيما وأن البنك لا يبخش وسعاً في تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات التي تعمل على تنمية الصناعة المحلية في البلاد وتحقق أهدافها في توسيع قاعدتها الانتاجية والحرفية بما يخدم القطاع الصناعي الكويتي بصورة عامة.

وفي نهاية اللقاء قام السيد / حسين الكابلي بتوجيه الشكر للبنك لمزيداً من مساهمته ورجائه للعديد من الأنشطة المجتمعية التي تخدم أهداف المجتمع الكويتي ومؤسسات المجتمع المدني وتؤكد دائماً مفهوم المسؤولية الاجتماعية الشامل الذي إرساه البنك منذ وقت طويل.

في إطار حرص البنك التجاري الكويتي على توليد أواصر التعاون بينه وبين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، قام البنك برعاية الحفل السنوي السابع لتكريم الموظفين المتقاعدين والمتميزين بالهيئة العامة للصناعة العامة للصناعة، وتأتي هذه الرعاية إدراكاً من البنك بأهمية دعم ومساندة الهيئات والمؤسسات الصناعية التي تعمل من أجل تنمية الصناعة المحلية في البلاد.

ويهدف المناسبة قام السيد / فلاح المناع - مدير فرع الفحيحيل بزيارة الهيئة العامة للصناعة واجتمع مع السيد / حسين الكابلي - مدير الشؤون الإدارية والمالية بحضور رئيس قسم الصرف السيد / يوسف الوترار

واشتمل - «كونا» - أكد صندوق النقد الدولي في أول تقييم له لسلامة واستقرار القطاع المالي على مستوى الاتحاد أمس أنه على الرغم من تحديات تحقيق العديد من الإنجازات لمعالجة الأزمة المالية لأوروبا فإن منطقة اليورو لا تزال ضعيفة.

وشدد الصندوق على ضرورة بذل المزيد من الجهود عبر جبهة واسعة لمعالجة وانتهاء الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو.

وأوضح أنه تم بذل جهود كبيرة للتصدي للتحديات الاقتصادية لمنطقة اليورو حيث قامت البنوك بزيادة نسب كفاءة رأس المال من خلال تقليص المديونية كما ساهمت التعديلات النقدية غير التقليدية في تحسين السيولة. ولغت الصندوق إلى أنه على

الرغم من هذه الجهود المبذولة لإصلاح الوضع الاقتصادي لمنطقة اليورو فإن الاستقرار المالي ليس مضموناً حتى الآن. وذكر أن تقييم برنامج تقييم القطاع المالي لكل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كشف عن نقاط الضعف المتبقية للضعف والإضعاف في أسواق التمويل بالجملة وأندام ثقة السوق بالديون السيادية وزيادة تراجع أسعار الأصول.

وأكد الصندوق أن من أهم أولويات الاتحاد الأوروبي استكمال إطار الرقابة المالية النقدية والسوق الموحدة للخدمات المالية.

وبين أنه سيكون من الضروري اتخاذ إجراءات أكثر قوة على المدى القريب

واشتمل - «كونا» - أكد صندوق النقد الدولي في أول تقييم له لسلامة واستقرار القطاع المالي على مستوى الاتحاد أمس أنه على الرغم من تحديات تحقيق العديد من الإنجازات لمعالجة الأزمة المالية لأوروبا فإن منطقة اليورو لا تزال ضعيفة.

وشدد الصندوق على ضرورة بذل المزيد من الجهود عبر جبهة واسعة لمعالجة وانتهاء الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو.

وأوضح أنه تم بذل جهود كبيرة للتصدي للتحديات الاقتصادية لمنطقة اليورو حيث قامت البنوك بزيادة نسب كفاءة رأس المال من خلال تقليص المديونية كما ساهمت التعديلات النقدية غير التقليدية في تحسين السيولة. ولغت الصندوق إلى أنه على

صندوق النقد: منطقة اليورو لا تزال ضعيفة

للتعزيز المكاسب الأخيرة في لفة السوق وأنهاء الأزمة. وشدد الصندوق على ضرورة تنفيذ مقترحات الموضعية الأوروبية الخاصة بتنسيق متطلبات رأس المال ومخطط ضمان الإيداع وأطر الاشراف على التأمين على مستوى الاتحاد الأوروبي على وجه السرعة.

وأكد أن «التنسيق القوي عبر مختلف الوكالات الدولية سيكون حاسماً لكي تتم عملية صنع القرار على نحو سلس وتكون السياسات ثابتة».

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن المسؤولين الأوروبيين أعربوا عن رغبتهم في عمل تقييم آخر في غضون ثلاث سنوات لتقييم التقدم المحرز في إنشاء الاتحاد المصرفي والتخفيفات على إطار الرقابة المالية المتوخاة لعام 2014.

مباحثات مع نحو تسعة بنوك أو عشرة بشأن تمويل لغرض شراء. وتتلقى كيوتل المشورة من جيه.بومورجان. وتستعين كيه.تي كورب أكبر شركة اتصالات كورية بمجموعة سينتوكريدي سويس وسويسيتيه جنرال لتقديم المشورة لها وتمويل استحواذ محتمل إذا توج عرضها بالإنجاح. وقال المصرفيون إن تدبير أموال إضافية لدعم عرض لشراء شركة اتصالات المغرب كلها في أجل القصير لن يكون مشكلة أمام المتنافسين.

وقالت مصادر أن المصرفيين يدرسون السبل التي يمكن بها بحصتها المغربية الاحتفاظ بحيازتها من الأسهم في شركة استثمارية ذات غرض خاص. ومن ناحية أخرى من المتوقع أن ترم كيوتل عرضاً بقيمة مليار دولار مع 14 بنكا بنهاية مارس آذار لاستخدامه في الغرض عامة للشركة.



شعار كيوتل.

إلى ثمانية مليارات مئلاً منتصف فبراير شباط واختارت بنك بي.إ.بي.باريبا مستشاراً مالياً لها في أواخر فبراير.

وقال مصرفيون إن كيوتل تسعى إلى الحصول على قرض أصغر إذ أن لدى الشركة مباحثات مع بنوك بشأن قرض مجمع قيمته ستة مليارات دولار

بي.إ.بي.باريبا وسوسيتيه جنرال في أغسطس آب الماضي مهمة تقديم النصيح لها بشأن بيع حصتها التي تبلغ قيمتها نحو ستة مليارات دولار. وتجرى شركة اتصالات المغرب مع بنوك بشأن قرض مجمع قيمته ستة مليارات دولار

المصرفيون يدرسون السبل التي تمكن الحكومة المغربية من الاحتفاظ بحصتها

أكبر شركة لخدمات الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة وشركة كيه.تي كورب الكورية الجنوبية. وأوضح المصرفي أن تقديم عرض مئلاً بحين موعده في 22 من أبريل نيسان. وكانت فيفندي اسندت إلى

لندن - «رويترز» - قال مصرفيون إن قطر تليكوم تجري مباحثات مع بنوك بشأن قرض مجمع لدعم عرضها لشراء حصة مجموعة «فيفندي» اتصالات المغرب «ماروك تليكوم» حيث يواجه المتنافسون على الشراء احتمال الاضطرار إلى تمويل عرض لشراء الشركة كلها.

وأكد مصرفيان كبيران أن الحكومة المغربية تريد الاحتفاظ بحصة نسبتها 30 في المائة في ماروك تليكوم، لكن عرضاً للاستحواذ على حصة فيفندي البالغة 53 في المائة. قد يستتبع تقديم عرض إلزامي لشراء الشركة كلها بموجب القانون المغربي.

وقال مصرفي رفيع «إننا ندرس احتمال الاضطرار إلى استحواذ على الشركة كلها».

واحتمال الاضطرار إلى تمويل عرض للاستحواذ على الشركة كلها محل دراسة أيضاً من جانب منافسين آخرين، منهم اتصالات